

بيان رابطة علم الاجتماع الإسرائيلية لإدانة عنف المستوطنين ودعم الجيش له

نحن، أعضاء رابطة علم الاجتماع الإسرائيلية، ندعو الحكومة، وقادة الجيش، والشرطة، وجهاز القضاء إلى التحرك فوراً لوقف الأعمال العنيفة التي تُمارس يومياً ضد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. ندعوكم إلى تطبيق فوري وكامل وشامل للقانون على مفتعلي الشغب والقتلة، وتعزيز الوجود الميداني لقوى الأمن والقانون لمنع استمرار العنف. تبدو هذه الأفعال كجزء من نهج مستمر وغير قانوني من التطهير العرقي، وعدم منعها قد يُفسر كشراكة في الجريمة.

لا يمكننا الوقوف مكتوفي الأيدي بينما تُرتكب يومياً، على ما يبدو دون رادع، جرائم وأعمال شغب خطيرة: القتل، النهب، الجرائم الجنسية، الحرائق المتعمدة، وبت الرعب في صفوف السكان المدنيين. ولا تتقص الأمثلة الصادمة على ذلك: منها إطلاق النار على عائلة مع أطفالها، وأحداث عنف قاسية في قرى فلسطينية مثل الحالة في بطّمون، وكذلك شهادات على إساءة معاملة المعتقلين. ومن الخطورة أيضاً، أنه بدلاً من إجراء تحقيق جدي وضمان المساءلة، تُسجّل حالات دعم علني من قبل جهات رفيعة، بما في ذلك عناق وزير الدفاع للمتورطين في الإجرام وحالات الشغب. في هذه الأيام لا مكان للصمت، فالصمت هو موافقة، والحياد هو شراكة في الجريمة. إن غياب تطبيق القانون، وغياب الطرف من قبل الجيش والشرطة، بل وحتى دعم الجيش للمجرمين والشراكة الفعلية في الجرائم، بتشجيع من جهات سياسية، هو ما يسمح باستمرار هذا الواقع وتصاعده. نحن ندين بشدة هذه الأفعال ونطالب مؤسسات الدولة بتطبيق القانون ومنع استمرار الاعتداءات وتهجير المجتمعات الفلسطينية من بيوتها.

لا ينبغي لكم أن تشاركوا في هذا السلوك الإجرامي الذي لا ينسجم مع أي معيار من معايير الأخلاق الإنسانية أو القانون الدولي. إن عنف المستوطنين ليس ظاهرة جديدة، إلا أنه في الأشهر الأخيرة، وخاصة منذ بداية الحرب مع إيران، لوحظ ارتفاع حاد في عدد هذه الأفعال وفي طابعها القاسي. ومن خلال هذه الدعوة ننضم إلى نساء ورجال التربية وأولياء الأمور من جميع أنحاء البلاد، وإلى نساء ورجال التربية والثقافة، وإلى زميلاتنا وزملائنا الملتزمين بالحضور المناضل، الذين اختاروا عدم الصمت وخرجوا ببناء للدفاع عن مبادئ العدالة والإنسانية. ومثلهم، نحن أيضاً نؤمن بأن وقف التصعيد يتطلب تعزيزاً لتطبيق القانون، ووضع حد للعنف الذي يذگر باضطهادات من عصور مظلمة.